



17.08 مليار دينار إجمالي التبادل التجاري

9,5 مليارات دينار صادرات الكويت النفطية في 6 أشهر



4.3 مليارات دينار فائض الميزان التجاري خلال النصف الأول

وأظهرت بيانات الإحصاء أن إجمالي قيمة صادرات الكويت (النفطية وغير النفطية) بلغ نحو 10,7 مليارات دينار خلال النصف الأول من 2025، ما يعكس تنوع قاعدة الصادرات ونجاح الدولة في دعم الصادرات غير النفطية عبر حزمة من الإجراءات التحفيزية والتسهيلات الجمركية والمناطق الحرة، إضافة إلى برامج دعم الصناعات الوطنية الموجهة للأسواق الخارجية.

واستمر الميزان التجاري للكويت في تحقيق فائض مالي قوي بلغ نحو 4,3 مليارات دينار خلال النصف الأول من 2025، وهو ما يعكس متانة المركز المالي للدولة واستمرار تفوق قيمة الصادرات على الواردات، في وقت تشهد فيه الأسواق العالمية تحولات في سلاسل الإمداد والتجارة، ويعد تحقيق فائض تجاري بهذا الحجم دليلاً على فعالية السياسات الاقتصادية والتجارية التي تنتهجها الدولة، والتي تستند إلى خطط واضحة لرفع كفاءة القطاعات الإنتاجية، وتنوع مصادر الدخل، وتعزيز تنافسية المنتجات الكويتية في الخارج، ويعزز هذا الفائض الثقة في الاقتصاد الكويتي ويمنحه قاعدة مالية صلبة تساهم في دعم الإنفاق الاستثماري، وتوفير مزيد من الاستقرار للمالئة العامة وللسيولة في القطاع المصرفي.

في المقابل، أظهرت البيانات أن قيمة واردات الكويت خلال النصف الأول من العام بلغت نحو 6,38 مليارات دينار، وهو ما يعكس استمرار النشاط في القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية داخل السوق المحلي، وتشير القراءة الفنية لهذه الأرقام إلى أن ارتفاع الواردات يرتبط بازدياد الطلب على المواد الخام والمعدات الصناعية والسلع الوسيطة، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً على توسع عمليات الإنتاج في القطاع الخاص، وتزايد الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والتطوير.

انعقاد الجمعية العامة العادية لشركة الاستثمارات الوطنية

لانتخاب مجلس الإدارة لدورته الجديدة



خالد وليد الفلاح وفهد عبدالرحمن المخيزيم خلال الجمعية العمومية لشركة الاستثمارات الوطنية

عقدت الجمعية العامة العادية لشركة الاستثمارات الوطنية اجتماعها يوم الخميس الموافق 9 أكتوبر 2025 في مقر الشركة في مجمع الخليجية، وبمشاركة حضور بلغت 74,202٪، وذلك لمناقشة البند المدرج على جدول الأعمال وهو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة الجديدة لفترة السنوات (2025 - 2026 - 2027). وخلال الاجتماع أسفرت نتائج التصويت على إعادة انتخاب 5 أعضاء للدورة الجديدة، حيث تم انتخاب كل من: خالد وليد الفلاح، وبندر ناصر الخرافي، وشركة ساس العقارية على أن يمثلها أنس خالد الصالح، طيبة محمد القطامي، وشركة البوابة الوطنية للتجارة العامة والمقاولات على أن يمثلها فهد عبدالرحمن المخيزيم، الذين يمثلون نخبة من الكفاءات والخبرات في مجالات الاستثمار والتمويل وإدارة الأعمال. وقام مجلس الإدارة الجديد باتخاذ قراره بتشكيل المجلس على أن يكون: خالد وليد الفلاح - رئيساً لمجلس الإدارة. بندر ناصر الخرافي - نائب رئيس مجلس الإدارة. أنس خالد الصالح - عضو مجلس الإدارة. طيبة محمد القطامي - عضو مجلس الإدارة. فهد عبدالرحمن المخيزيم - عضو مجلس الإدارة.



جانب من الحضور

الذهب يستقر قرب 4 آلاف دولار.. والفضة لأعلى مستوياتها منذ 1980

وقبل جائحة 2020 كانت زيادة استثماراتهم في صناديق الذهب المتداولة. وارتفعت قيمة الذهب لدى صناديق الذهب المتداولة بصورة غير مسبوقة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية متفوقاً ببارزا على ذلك، إذ هرع الأمريكيون إلى هذه الصناديق لتأمين مدخراتهم وتحقيق بعض المكاسب. ووصل إجمالي قيمة الذهب المملوكة لصناديق الاستثمار المتداولة الأمريكية المرتبطة بالذهب المادي إلى مستوى قياسي بلغ 225 مليار دولار، بحسب شركة مورنينغ ستار ديركت، وتضاعفت حيازات الذهب خلال السنوات القليلة الماضية، مدفوعة بتدفقات المستثمرين الضخمة وارتفاع أسعار الذهب. ولكن المادي، ولكن أيضا إلى زيادة استثماراتهم في صناديق الذهب المتداولة. وارتفعت قيمة الذهب لدى صناديق الذهب المتداولة بصورة غير مسبوقة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية متفوقاً ببارزا على ذلك، إذ هرع الأمريكيون إلى هذه الصناديق لتأمين مدخراتهم وتحقيق بعض المكاسب. ووصل إجمالي قيمة الذهب المملوكة لصناديق الاستثمار المتداولة الأمريكية المرتبطة بالذهب المادي إلى مستوى قياسي بلغ 225 مليار دولار، بحسب شركة مورنينغ ستار ديركت، وتضاعفت حيازات الذهب خلال السنوات القليلة الماضية، مدفوعة بتدفقات المستثمرين الضخمة وارتفاع أسعار الذهب.



خالد وليد الفلاح رئيس مجلس الإدارة

وتوسيع قاعدة الأصول المدارة، وتنوع مصادر الدخل بما يواكب تطورات الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. من جانب آخر، أكد الفلاح أن مجلس الإدارة يواصل العمل على استكمال تنفيذ خطة الاستراتيجية الشاملة خلال عام 2025، وتمتد على مدى ثلاث سنوات، والتي تم إعدادها مع إحدى الشركات العالمية للاستشارات الإدارية، علماً أن هذه الخطة الطموحة تمثل خارطة طريق متكاملة تهدف إلى تحسين مكانة الشركة وترسيخ ريادتها في مختلف المجالات، حيث تستند إلى مجموعة من المحاور الرئيسية التي تركز على التطوير المؤسسي، والتحول الرقمي، وتدعيم الكفاءة التشغيلية، ورفع جودة الخدمات المقدمة للعملاء والمساهمين. وبين الفلاح أن مجلس الإدارة يحرص على وضع الإطار العام لتنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال الإدارة التنفيذية للشركة، بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة والاستمرار في الالتزام بمسارها

وكالات: انخفضت أسعار الذهب عن مستوى 4 آلاف دولار للأونصة، في حين تراجعت الفضة عقب موجة صعود دفعت الأسعار لأعلى مستوياتها منذ عام 1980، وذلك في ختام تعاملات الجمعة، حيث قلص المعدن النفيس تراجعها ليتداول قرب 3963 دولاراً للأونصة، بعد أن خسّر 1,6٪ في الجلسة السابقة.

وتظهر المؤشرات التقنية أن الذهب ظل في منطقة التوسع الشرائي معظم الشهر الماضي، ما دفع بعض المستثمرين إلى تثبيت مكاسبهم بعد موجة ارتفاع استمرت 4 أيام متتالية، وأوصلت الأسعار إلى رقم قياسي بلغ 4,059 دولار للأونصة يوم الأربعاء الماضي.

القطاع يعد الأكبر مساهمة بالقيمة الرأسمالية للبورصة بـ 62,1٪

«الشال»: البنوك الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي غير المباشر

342,7 مليون دينار صافي مشتريات المؤسسات والشركات بالبورصة في 9 أشهر

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي تقرير الشركة الكويتية للمقاصة حول حجم التداول للسوق الرسمي للفترة 1 يناير إلى 30 سبتمبر 2025، حيث أفاد التقرير بأن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 62,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (58,8٪ للفترة ذاتها 2024) من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (58٪ للفترة ذاتها 2024).

وأضاف التقرير أن هذا القطاع اشترى أسهما بقيمة 12,27 مليار دينار في حين باع أسهما بقيمة 11,93 مليار دينار، ليصبح صافي تداولته يباعه ويشتريه 342,67 مليون دينار. وأوضح «الشال» أن ثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 36,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (37,9٪ للفترة ذاتها 2024) من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (37,2٪ للفترة ذاتها 2024) من دول مجلس التعاون الخليجي، وهو واقع نذكره ولا ضمانه لاستمراره.



وفي خلاصة، أوضح تقرير الشال أن ملكية الأجانب تبدو قطاع البنوك الكويتية تبدو مستقرة، تتغير قليلاً إلى الأعلى أو الأدنى وفقاً لأداء مؤشر قطاع البنوك، وبمناقلة بين بنك وآخر، والواقع أنهم الوحيدين الذين فاقت قيمة الأسهم المشتراة لديهم (بنك الكويتية) من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (37,9٪ للفترة ذاتها 2024) من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (37,2٪ للفترة ذاتها 2024) من دول مجلس التعاون الخليجي، وهو واقع نذكره ولا ضمانه لاستمراره.

بنحو 11,85٪، بينما يأتي سابعاً في قيمة الملكية المطلقة. وأعلى ارتفاع نسبي في الملكية خلال الفترة كان من نصيب «البنك الأهلي الكويتي» وبنحو 97,59٪، أو من نحو 3,74٪ في نهاية عام 2024 إلى نحو 7,39٪. وأعلى انخفاض نسبي في ملكية الأجانب خلال الفترة المذكورة كان من نصيب «بنك برقان»، حيث انخفضت نسبة تملكهم بنحو 70,06٪، أي من نحو 17,80٪ إلى نحو 5,33٪. وبنسبة 27,66٪ من قيمته الرأسمالية، بما يعني أن ملكيتهم فيه بالطلق ونسبة مئوية في الأعلى، ويأتي ثانياً «بيت التمويل الكويتي» بنسبة الملكية البالغة 14,28٪، ويأتي كذلك ثانياً في قيمة الملكية المطلقة. ويحتل «بنك الخليج» ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 13,35٪، بينما يأتي رابعاً في قيمة تلك الملكية المطلقة، ثم يأتي «بنك الكويت الدولي» رابعاً بنسبة ملكية

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن قطاع البنوك الكويتية يعتبر الأكبر مساهمة بالقيمة الرأسمالية للبورصة، ونصيبه منها 62,1٪ كما في 30 سبتمبر 2025، والأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي غير المباشر، ومن الأعلى سيولة ضمن قطاعات البورصة، حيث استحوذ على 28,7٪ من إجمالي سيولتها منذ بداية العام الحالي.

وأوضح التقرير أنه بين نهاية عام 2024 ونهاية 30 سبتمبر 2025، ارتفع مؤشر قطاع البنوك بنحو 20,9٪ وارتفعت مساهمة الأجانب النسبية فيه، حيث تشير المعلومات المتوفرة حول الاستثمار الأجنبي بالبنوك حتى 30 سبتمبر 2025، إلى أن القيمة المطلقة لاستثمارات الأجانب في القطاع ارتفعت إلى 5,29 مليارات دينار، مقارنة بنحو 3,99 مليارات دينار بنهاية عام 2024، وتعادل نحو 16,23٪ من القيمة الرأسمالية - السوقية - للقطاع، وقد كانت نحو 15,09٪ في نهاية عام 2024. وأشار الشال إلى أن أعلى استثماراتهم بالمطلق جاءت في بنك الكويت الوطني بحدود 2,57 مليار دينار، ويحدود 2,04 مليار دينار في بيت

وقد باع المستثمرون الأفراد أسهما

بنحو 224,8 مليون دينار في بنك بوبيان ونحو 186,1 مليون دينار في بنك الخليج، ومؤخراً نحو 126,2 مليون دينار في بنك وربة.

وآخر المساهمين في سيولة السوق استحوذوا على 0,5٪ من إجمالي قيمة

ذلك يعني أن نحو 97٪ من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الخمسة، تاركين نحو 3٪ من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى.

وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة

وينصهر الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك «بنك الكويت الوطني» أيضاً،